

### المملكة العربية السعودية (الفئة 3)

المملكة العربية السعودية بلد مقصد للرجال والنساء الذين يتعرضون للعمل القسري، وإلى درجة أقل، للبعاء القسري. الرجال والنساء من دول جنوب آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا، مثل بنجلاديش والهند وسريلانكا ونيبال وباكستان والفلبين وإندونيسيا والسودان وإثيوبيا وكينيا وبورما واليمن، والكثير من البلدان الأخرى، يسافرون طواعية إلى المملكة العربية السعودية كخدم منازل أو كعمال غير مهرة؛ ويواجه العديد منهم في وقت لاحق العبودية القسرية، ويعانون من عدم دفع الأجور واحتجاز جوازات السفر والاحتجاز في مكان العمل، والعمل لساعات طويلة دون راحة، والحرمان من الطعام، والتهديدات والانتهاكات الجسدية والجنسية وتقييد الحركة. وتفيد سفارات وقنصليات البلدان المصدرة للعمالة أن عدم دفع الأجور يُعتبر الشكوى الأكثر شيوعاً من العمال الأجانب في المملكة العربية السعودية. إن قطاع العمال الأجانب هو الأكثر عرضة للاتجار في المملكة العربية السعودية، وعلى الأخص النساء العاملات في المنازل، نظراً لعزلتهن داخل المساكن الخاصة. وتقدر منظمة العمل الدولية أن المملكة العربية السعودية هي واحدة من أكبر الدول استخداماً لخدم المنازل في العالم؛ وهذا القطاع فيه أعلى متوسط لساعات العمل في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن العديد من العمال المهاجرين يوقعون عقوداً توضح حقوقهم، يفيد البعض أن ظروف العمل تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المذكورة في العقد. وهناك عمال آخرون مهاجرون لا يرون أي عقد عمل على الإطلاق، مما يجعلهم عرضة للعمل القسري، بما في ذلك عبودية الدين. بعض العمال المهاجرين يوافقون طواعية على ترتيبات غير قانونية ويدفعون لمواطن سعودي كي يكفل تصريح إقامتهم أثناء بحثهم عن عمل حر، وبذلك يصبحون عرضة لابتزاز محتمل من كفلائهم. ونظراً لاشتراط المملكة العربية السعودية حصول العمال الأجانب على تصريح من أرباب عملهم كي يتمكنوا من الحصول على تأشيرة خروج قبل أن يستطيعوا مغادرة البلاد قانونياً، يفيد بعض العمال المهاجرين أنه يتم إرغامهم على العمل لأشهر أو سنين بعد انقضاء مدة عقدهم لأن أرباب عملهم لا يمنحونهم تصريحاً بالمغادرة؛ وقد مددت الحكومة إعفاءً من هذا البند للعمال المهاجرين بين إبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2013.

ويعتقد أن بعض النساء، من آسيا وأفريقيا في المقام الأول، يجبرن على ممارسة البغاء في السعودية. وأفادت تقارير عن اختطاف بعض خادمت المنازل وإرغامهن على العمل في البغاء بعد هروبهن من أرباب عمل كانوا يسيئون معاملتهن. ويتعرض الأطفال من اليمن ونيجيريا وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان للعمل القسري في التسول وكباعة متجولين في المملكة العربية السعودية، بتسهيل من عصابات إجرامية. وقد أفادت دراسة أجرتها الحكومة السعودية في عام 2011 بأن معظم المتسولين في المملكة العربية السعودية هم يمنيون تتراوح أعمارهم ما بين 16 سنة و25 سنة. ويدخل المهاجرون من اليمن والقرن الإفريقي إلى المملكة العربية السعودية بصورة غير مشروعة عن طريق الحدود مع اليمن؛ وقد يكون بعضهم ضحايا الاتجار. وقد قام بعض المواطنين السعوديين بسياحات جنسية في عدة بلدان من العالم خلال الفترة التي يغطيها التقرير. إلا أن الحكومة السعودية لم تبلغ عن الجهود المبذولة لمعالجة استغلال الأطفال في السياحة الجنسية من قبل مواطنين سعوديين في الخارج من خلال أية جهود لإنفاذ القانون. استخدم بعض الرجال السعوديين عقود زواج قانونية "زواج مؤقت" كوسيلة تمكنهم من استغلال الفتيات الصغار والنساء جنسياً في الخارج، في بلدان كمصر والهند والأردن وموريتانيا واليمن وإندونيسيا.

ولا تمثل حكومة المملكة العربية السعودية امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من المعايير للقضاء على الاتجار بالأشخاص ولا تبذل جهوداً ملحوظة للقيام بذلك. ولم تبلغ الحكومة عن محاكمة وإدانة أي من مرتكبي الاتجار بالبشر. وعلى الرغم من أن الحكومة استدلت على بعض الضحايا وأحالتهم إلى خدمات الحماية، إلا أن عدد الضحايا الذين استدلت عليهم السلطات كان أقل من العدد الذي تم الاستدلال عليه خلال الفترة التي غطاها التقرير السابق. ولم تبذل الحكومة جهوداً منهجية للاستدلال على ضحايا الاتجار بالبشر بشكل استباقي بين المهاجرين الأجانب، وخادمت المنازل الهاربات، والأطفال المعرضين للخطر. واصلت بعض عناصر ومسؤولي الشرطة السعوديين اعتقال واحتجاز، وأحياناً توجيه تهم للعمال المهاجرين الهاربين وغير الشرعيين الذين يمكن أن يكونوا ضحايا اتجار لم يتم الاستدلال عليهم، في حين أحال بعض عناصر الشرطة مهاجرين آخرين إلى مخيمات تديرها الحكومة للأفراد الذين يتم ترحيلهم. خلال فترة العفو التي حددتها الحكومة والحملات ضد المهاجرين، لم يكن لدى الحكومة إجراءات منهجية معتمدة للاستدلال على ضحايا الاتجار من بين آلاف المهاجرين الأجانب الذين أُلقي القبض عليهم أو احتجازهم وترحيلهم؛ ومع ذلك، ذُكر أنها حققت في بعض قضايا الاتجار المحتملة في مراكز الاحتجاز والترحيل. وعلاوة على ذلك، أبلغ بعض المهاجرين - ممن قد يكون بعضهم من ضحايا الاتجار - عن انتهاكات على أيدي السلطات

الحكومية خلال عملية الاحتجاز والترحيل. ظل نظام الكفالة، بما في ذلك متطلبات تأشيرة الخروج، يقيد حرية التنقل للعمال المهاجرين ويعيق قدرة ضحايا الاتجار على رفع قضايا قانونية ضد أرباب عملهم. ومع أن الحكومة تبنت قوانين جديدة في عام 2013 توفر بعض الحماية لخدمات المنازل، بما في ذلك تحديد ساعات العمل وإيداع الأجور مباشرة في حسابات مصرفية، غير أن القوانين الجديدة تنص على عدم قدرة خادمت المنازل على رفض العمل إن نص عقد عملهن على ذلك؛ مما قد يجعل خادمت المنازل أكثر عرضة للعمل القسري. واصل أرباب العمل حجز جوازات سفر العمال بانتظام دون عقاب كوسيلة لإبقاء العمال في العمل القسري، على الرغم من أن هذه الممارسة محظورة بموجب القانون.

توصيات للمملكة العربية السعودية:

زيادة الجهود إلى حد كبير لمقاضاة ومعاقبة وإصدار أحكام صارمة بحق مرتكبي الاتجار بالبشر، بمن فيهم أصحاب العمل المسيئين والمتورطين في الاتجار بالجنس، وفقاً لقانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2009؛ تحسين الجهود بشكل كبير لضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار على الأفعال التي ارتكبوها كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار بالبشر، مثل الهروب من أصحاب العمل المسيئين وانتهاك قوانين الهجرة أو العمل في البغاء؛ وضع آلية رسمية للاستدلال على ضحايا الاتجار من بين آلاف العمال الذين يتم ترحيلهم كل عام لانتهاك قوانين الهجرة وغير ذلك من الجرائم؛ تعزيز حماية الضحايا في مراكز تديرها الحكومة من خلال ضمان استقلالية وحرية التنقل وتوفير المترجمين في الموقع واحترام حق السكان في الخصوصية؛ توسيع نطاق الحماية التي يوفرها قانون العمل لتشمل خدم المنازل؛ التأكد من أن جميع ضحايا الاتجار يمكنهم الحصول على خدمات المساعدة والحماية؛ إصلاح نظام الكفالة وإنفاذ القوانين القائمة لثني أرباب العمل عن احتجاز جوازات السفر وتقييد تنقلات العاملين، بما في ذلك الحرمان من تأشيرة الخروج، كوسيلة لمنع انتهاكات الاتجار؛ ضمان قدرة ضحايا الاتجار على رفع القضايا الجنائية ضد أرباب العمل في الممارسة العملية؛ مواصلة تدريب المسؤولين الحكوميين على الاستدلال على حالات العمل القسري والاتجار بالجنس، وتوسيع حملات التوعية العامة لمكافحة الاتجار بالبشر.

الملاحقة القضائية

لقد تضاءلت جهود الحكومة في إنفاذ القوانين الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر. إن قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2009، الصادر بموجب المرسوم الملكي م/40، يحدد ويمنع جميع أشكال الاتجار بالبشر، ويفرض عقوبات تصل إلى 15 سنة في السجن وغرامة تساوي حوالي 266,700 دولاراً للانتهاكات. يمكن زيادة العقوبات في ظل ظروف معينة، بما في ذلك الاتجار الذي ترتبه مجموعة إجرامية منظمة أو الذي يُرتكب بحق امرأة أو طفل أو شخص من ذوي الإعاقة، أو إذا تم ارتكاب الاتجار بواسطة أحد عناصر تطبيق القانون. وهذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتناسب مع العقوبات المنصوص عليها لجرائم خطيرة أخرى. وبما أن القانون يغطي الجرائم الأوسع من الاتجار بالبشر، مثل البغاء، فيتعين على الحكومة فصل نشاط إنفاذ القانون لتحديد المحاكمات والإدانات التي تخص الاتجار. وعلى الرغم من أن قانون مكافحة الاتجار بالبشر لا يعالج احتجاز جوازات السفر وتأشيرات الخروج كوسيلة لإرغام الشخص على العمل القسري أو الخدمة وإبقائه في ذلك الوضع، فإن قرار مجلس الوزراء رقم 166 لعام 2000 يحظر ممارسة احتجاز جوازات سفر العمال بصفتها جريمة منفصلة وأقل خطورة. لم تصدر تقارير عن الحكومة تفيد ببذل جهود لفرض هذا القرار، مع أن التقارير أشارت إلى أن احتجاز جوازات السفر ظل واسع الانتشار. ومع ذلك، ففي أواخر عام 2013، ذكرت وسائل إعلام محلية أنه تم اعتقال عشرات السعوديين بسبب ضلوعهم في كفالات غير سليمة بموجب قانون العمل الجديد. وأفادت تقارير أن العديد من هذه الاعتقالات قد حدثت بعد نوفمبر/تشرين الثاني 2013 وشملت وكالات سفر متهمة بكفالة الحجاج الدينيين بنية تهريبهم إلى القطاع الخاص من أجل العمل الاستغلالي؛ وقد يكون بعض أولئك الحجاج قد تعرضوا للاتجار بالبشر. وأفادت الحكومة بمواجهة صعوبات في تتبع وجمع بيانات تتعلق بإنفاذ القانون في الوقت المناسب نظراً لبطء الإجراءات البيروقراطية، وبالتالي لم تقدم بيانات عن إنفاذ القانون للفترة التي يغطيها التقرير. حققت الحكومة في عدد غير محدد من مزاعم تتعلق بإساءة معاملة خادمت المنازل من قبل أرباب العمل في بيوت خاصة وفي شكاوى تتعلق باحتجاز جوازات سفر العاملين. وقد اعتمدت الحكومة على العمال الأجانب في تقديم شكاوى عن سوء المعاملة، مع أن الكثير من العمال لم يمتلكوا سوى قدر ضئيل من القدرة على إيصال تلك الشكاوى إلى السلطات. ولم تبلغ الحكومة عن أية تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات لموظفين حكوميين لتواطئهم في الاتجار بالبشر. في يناير/كانون

الثاني 2014، أجرت وزارة العدل ورشة عمل للمسؤولين الحكوميين بشأن تطبيق قوانين العمل الجديدة وكيف يمكن لهذه القوانين مساعدة الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر.

## الحماية

لم تبرهن الحكومة على إحراز تقدم شامل في حماية الضحايا؛ بل تضاعفت جهودها المتعلقة بالإبلاغ عن الجهود المبذولة في الاستدلال على ضحايا الاتجار من بين الفئات المعرضة للاتجار وتوفير الحماية لهم. واصل مسئولون حكوميون اعتقال واحتجاز وترحيل، وأحياناً مقاضاة ضحايا الاتجار عن أفعال غير مشروعة ارتكبت كنتيجة مباشرة للاتجار بهم، وبصورة خاصة خادمت المنازل اللاتي هربن من أرباب العمل المسيئين والعمال الأجانب المقيمين بصفة غير شرعية. أقرت الحكومة السعودية أنه قد يكون هناك ضحايا اتجار من بين المعتقلين. النساء اللاتي اعتقلن لجرائم البغاء - بعضهن ربما يكن من ضحايا الاتجار الذين لم يتم الاستدلال عليهم - واجهن المحاكمة، وإن تمت إدانتهم، سيواجهن السجن أو العقوبة البدنية؛ لكن في الممارسة العملية، تم ترحيل المخالفين غير السعوديين أو احتجازهم قبل الترحيل. سمحت الحكومة بفترة عفو من إبريل/نيسان ولغاية نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أتاحت بموجبها الفرصة لعدة ملايين من العمال المهاجرين كي يصححوا وضع إقامتهم وعملهم أو مغادرة البلاد دون عقوبة؛ وقد تم منح المهاجرين الذين لم يتمكنوا من الحصول على إذن من كفلائهم "تأشيرة خروج" لمغادرة البلاد بشكل قانوني خلال تلك الفترة. وبعد فترة العفو، بدأت الحكومة حملة موسعة لإلقاء القبض على العمال المهاجرين، بما في ذلك مدهامات ليلية واعتقالات واحتجاز للعمال وترحيلهم. واعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قامت الحكومة بترحيل ما يقرب من 400,000 مهاجراً أجنبياً من البلاد. وقامت منظمة دولية بالاستدلال على بعض ضحايا الاتجار من بين الإثيوبيين المرحلين، في حين ظل عدة مئات رهن الاعتقال في انتظار قرار البيت في نزاعات مالية مع كفلائهم أو تصحيح وضع إقامتهم. قامت الحكومة بمحاولات محدودة للكشف عن، والاستدلال على ضحايا الاتجار بالبشر بين هذه الفئة من السكان المعرضة للاتجار خلال فترتي العفو والترحيل. وقد قامت منظمة دولية ومنظمة غير حكومية في إثيوبيا بالاستدلال على 87 من ضحايا الاتجار الذين تم ترحيلهم من المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة، وقدمت لهم مساعدات. وعلاوة على ذلك، أبلغ عمال مهاجرون ومنظمات دولية وسفارات أجنبية ووسائل إعلام عن فترات احتجاز طويلة لبعض العمال المهاجرين وسوء نوعية مرافق الاحتجاز وبعض حالات من سوء المعاملة للمهاجرين، مثل الضرب الجسدي أثناء عملية الاعتقال والترحيل؛ وورد أن بعض العمال تعرضوا للاستغلال من قبل أرباب العمل عديمي الضمير وأن مسئولين في مديرية الجوازات السعودية قبلوا رشاً لإصدار بطاقة أجنبى لبعض العمال المهاجرين وتصاريح إقامة بسرعة أكبر قياساً على المعاملات الأخرى. وذكرت بعض الدول المرسله للعمالة أن جزءاً قليلاً من العمال المهاجرين ممن وفدوا إلى المملكة بشكل غير قانوني لم يتمكنوا من الاستفادة من العفو لإضفاء الشرعية على وضع العمل الخاص بهم، وبالتالي ظلوا يتعرضون بشكل كبير للاتجار بالبشر.

وفي حين لم يتم استصحاب عملية فحص للاستدلال على الضحايا أثناء عمليات الترحيل لعشرات الآلاف، وزعت أمانة مكافحة الاتجار معايير للاستدلال على الضحايا، حددها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على وزارة الشؤون الاجتماعية ومسؤولي إنفاذ القانون وعلى مسئولين مدربين في كيفية استخدام معايير الاستدلال على الضحايا. ومع ذلك، لم تطبق الحكومة إجراءات لتستدل بشكل منهجي على ضحايا الاتجار من بين الفئات المعرضة للاستغلال، مثل المهاجرين الأجانب، وخادمت المنازل والنساء العاملات في البغاء. ونتيجة لذلك، فإن بعض ضحايا الاتجار الذين تجاوزت إقامتهم مدة تأشيراتهم، أو بخلاف ذلك انتهكوا الشروط القانونية لتأشيراتهم سُجنوا أحياناً دون الاستدلال عليهم كضحايا. في المدن الأصغر في المملكة العربية السعودية التي يتعذر الوصول إليها بسهولة، تم استبقاء ضحايا الاتجار في السجن لغاية البت في قضاياهم. وقد رفض بعض أرباب العمل السعوديين إعطاء العمال الأجانب تأشيرات خروج لمغادرة البلاد، مما أدى إلى عمل العمال لفترات تتجاوز تلك المنصوص عليها في شروط التعاقد وضد إرادتهم أو إلى تركهم قابعين في مراكز الاحتجاز لفترات طويلة.

ومع ذلك أتاحت فترة العفو أيضاً للعمال الآخرين الفرصة للهرب من أرباب العمل المسيئين وعديمي الضمائر. وقام بعض أرباب العمل بتقديم شكاوى مضادة كاذبة ضد عمال أجنبى بتهمة السرقة انتقاماً من شكاوى العمال من سوء المعاملة. ووفقاً لأحدث الإحصاءات المتوفرة، حددت الحكومة 35 ضحية اتجار في عام 2012، مما مثل انخفاضاً في عدد الضحايا البالغ 51

الذين تم الاستدلال عليهم خلال الفترة التي شملها التقرير السابق. وكان 16 من أصل الـ 35 دون سن 18: وسبعة من هؤلاء الأطفال كانوا ضحايا الاتجار بالجنس. وذكرت الحكومة أنها أحالت بعض هؤلاء الضحايا إلى الملاجئ وسهلت عودة ضحايا آخرين إلى بلداهم الأصلي، بالتنسيق مع وزارات الشؤون الاجتماعية والداخلية والصحة لتقديم خدمات متنوعة لهم.

وفي غياب خدمات الحماية الكافية، واصل العديد من ضحايا الاتجار اللجوء إلى سفاراتهم. ذكرت بعثات دبلوماسية لدول مصدرة للعمالة أنها تعاملت مع آلاف الشكاوى التي تتعلق بأجور غير مدفوعة وإساءة معاملة جسدية وجنسية وظروف عمل رديئة عانى منها مواطنوهم كل سنة في المملكة العربية السعودية، ومعظم هذه الشكاوى كانت تتعلق بعدم دفع الأجور. ولم تكن هناك ملاجئ متخصصة لضحايا الاتجار بالجنس أو لضحايا الاتجار من الذكور. استمرت الحكومة في تشغيل ملاجئ للأطفال المتسولين في مدن مختلفة من البلاد، فضلاً عن مركز الرعاية الاجتماعية لخدمات المنازل الهاربات في الرياض. وأفادت تقارير أن هذه المرافق وفرت المأوى والخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية لضحايا الاتجار خلال التحقيقات أو الإجراءات القضائية. ولم يبذل موظفو مركز الرعاية أي جهد منهجي للاستدلال على ضحايا الاتجار بالبشر من بين المقيمين الذين التمسوا مساعدة المركز. وقد تم تقييد تحركات النساء في المركز وأيضاً تقييد إتصالهن بعائلاتهن وقنصلياتهن. بالإضافة إلى ذلك، ربما لم يتم توفير مترجمين للنساء في المركز، وربما تعرضن لدخول موظفين ذكور إلى غرفهن دون الالتفات إلى أن ذلك قد يكون انتهاكاً لخصوصية النساء. ولم يعتبر بعض المسؤولين الحكوميين خدمات المنازل الهاربات ضحايا اتجار محتملين.

في يوليو/تموز 2013، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 310 الذي ينظم العلاقة بين أرباب العمل وخدمات المنازل، والذي تضمن إنشاء آلية لتسوية المنازعات والفصل في الدعاوى المالية، وفرض غرامات مالية وتعليق حقوق أرباب العمل، الذين يسيئون معاملة العاملين، في جلب العمال الأجانب. في شهر أغسطس/آب 2013، أصدر مجلس الوزراء قراراً يجرم العنف المنزلي وإساءة المعاملة، بما في ذلك الإساءة الموجهة لخدمات المنازل. وقد حدد كل من هذين القانونين خطأً لتوفير الدعم في حالات الطوارئ والمأوى المؤقت وإمكانية لجوء خدمات المنازل، اللاتي أساء أرباب عملهن معاملتهن أو انتهكوا شروط عقودهن، إلى القضاء. وعلى الرغم من أن قانون العمل الخاص بخدمات المنازل يحدد الحد الأقصى لساعات العمل ويشترط دفع الأجور بإيداعها مباشرة في الحسابات المصرفية، لكنه ينص أيضاً على عدم إمكانية رفض خدمات المنازل العمل إن كان ذلك مشمولاً في العقد، مما زاد من تعرض خدمات المنازل للعمل القسري. نجح عدد قليل من المهاجرين في رفع قضايا جنائية ضد أرباب عمل مسيئين نظراً للتأخير الطويل في نظام الهجرة والعدالة. وأفاد ضحايا الاتجار أنهم مُنحوا خيار البقاء في البلد، إما في الحبس الاحتياطي أو العمل عند رب عمل جديد، خلال الإجراءات القضائية، أو بإمكانهم طلب تأشيرة خروج فورية، ولم تكن هذه المزايا مرتبطة بنجاح الملاحقة القضائية للمتاجرين. وقد عملت أمانة مكافحة الاتجار بالبشر مع وزارة الداخلية لتتمديد تراخيص الإقامة لضحايا الاتجار هؤلاء على أساس كل حالة على حدة. وقد كان من غير الواضح عما إذا حصل الضحايا على هذه المزايا، وعما إذا كانت الحكومة قد شجعت الضحايا على المساعدة في التحقيق مع مرتكبي الاتجار ومقاضاتهم.

## منع الاتجار

أحرزت الحكومة بعض التقدم في منع الاتجار بالبشر، لكن المشاكل النظامية الناجمة عن قوانين نظام الكفالة ظلت قائمة. وكانت أمانة مكافحة الاتجار هي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق الجهود الحكومية في مجال مكافحة الاتجار وتضم ممثلين من مختلف الوزارات؛ وقد انضمت هيئة التحقيق والإدعاء العام إلى اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وواصلت أمانة مكافحة الاتجار السماح لوسائل الإعلام بإجراء مقابلات معها في الصحافة العربية واعترفت بوجود الاتجار، وبصفة خاصة العمل القسري. في عام 2013، شرعت الأمانة أيضاً بإعداد تقرير نصف سنوي عن حالة الاتجار في البلاد، وركزت على زيادة الوعي في أوساط الحكومة عن الاتجار. وكما يتطلب قانون مكافحة الاتجار بالبشر، قامت الحكومة بتحديث خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار، تهدف إلى رصد الاتجار في البلاد، وتوفير حماية للضحايا ومنع الاتجار وتطوير التنسيق بين الوزارات لمكافحة الاتجار. في كانون الأول/ديسمبر 2013، أعلنت وزارة العمل أن وسطاء العمل والسماسة الذين يقومون بتشغيل عمال أجانب عن طريق الغش والاحتيال ستتم محاكمتهم بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر. خلال فترة ما بعد العفو الذي أصدرته الحكومة في نهاية عام 2013، أفادت وسائل إعلام محلية أنه تم احتجاز ثمانية مواطنين سعوديين لجلبهم عمال بصورة

غير قانونية إلى البلاد لغرض العمل؛ لكن تفاصيل هذه القضايا لم تكن واضحة. وقد واصلت الحكومة تطبيق اللوائح التي تفرض تشكيل شركات توظيف جديدة موحدة. في عام 2013، بدأت الحكومة الاشتراط على الشركات التي يعمل لديها أكثر من 1000 موظف، وكذلك أرباب العمل الفرديين، تسديد الأجور لجميع العمال الأجانب عن طريق ايداعها بالبنوك، مما يتيح التحقق بصورة مستقلة من دفع الأجور كاملة وفي الوقت المناسب؛ كما تم إصدار حسابات مصرفية وبطاقات الصراف الآلي للعمال المهاجرين. في مارس/آذار 2014، أنشأت الحكومة موقعاً جديداً على الإنترنت يوفر لخدمات المنازل وأرباب العمل معلومات حول حقوقهم القانونية، إضافة إلى خط هاتفي للمساعدة بخصوص المعلومات المتعلقة بقوانين العمل الجديدة والموارد المتاحة للمحاكم التي تتولى النظر في النزاعات العمالية وخدمات الدعم ذات الصلة بالانتهاكات التي تحدث لخدم المنازل. ولزيادة وعي العمال بحقوقهم، واصلت وزارة العمل إنتاج كتيب إرشادي يوزع على جميع العمال المهاجرين الذين يدخلون البلاد، باللغتين العربية والإنجليزية وبيعض لغات بلدان المصدر؛ كما تضمنت هذه الكتيبات أيضاً رقم هاتف يستخدمه العمال للإبلاغ عن الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، وفرت الشرطة السعودية خطاً ساخناً على مدار 24 ساعة للإبلاغ عن الحالات الطارئة المتعلقة بالاتجار بالبشر، مع مشغّلين يتكلمون العربية والإنجليزية، على الرغم من أنه لم يتضح عدد الضحايا الذين تم الاستدلال عليهم عن طريق هذا الخط الساخن. واتخذت الحكومة إجراءات لتقليص الطلب على ممارسات الجنس التجاري والعمل القسري. إلا أن الحكومة لم تبلغ عن أية جهود من جانب سلطات إنفاذ القانون لمعالجة استغلال الأطفال في السياحة الجنسية من قبل مواطنين سعوديين في الخارج. لا يغطي القانون السعودي الجرائم التي تُرتكب خارج الحدود لكي يتسنى مقاضاة المواطنين السعوديين الذين يرتكبون جرائم جنسية أثناء سياحتهم خارج المملكة العربية السعودية.